منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

القوى والمكونات السياسية الناشئة في اليمن

"الأدوار الخارجية في تفريخ المكونات السياسية"

ديسمبر 2021م

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

القوى والمكونات السياسية الناشئة في اليمن

الأدوار الخارجـــية فـي تفريخ المكونات السياسية

ورقة مقدمة من منتدى مجال

ديســـمبر 2021م

مقـــدمة:

إن مستجدات الأحداث الأخيرة على الساحة اليمنية -والتي تزامنت مع احتدام الحرب التي يشنها التحالف بقيادة السعودية وبدعم لوجستي أمريكي- كشفت العديد من الأوراق السياسية الخارجية التي كان يتحكم فيها الخارج، ولعل أبرزها: ظهور حقيقة الأحزاب السياسية اليمنية التي كانت تتحكم في المشهد السياسي اليمني خلال الاحتجاجات الشعبية في 2011م.

ومع انطلاق الحوارات التي تبنتها الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها المتعاقبين على الملف اليمني، بالإضافة إلى ذلك؛ ظهور عدد من المكونات السياسية الناشئة والتي لا تنتمي لأي من الأحزاب اليمنية التي عرفت على الساحة منذ انطلاق الوحدة اليمنية 1990م، ولتلك المكونات السياسية الجديدة العديد من الأدوار البارزة في الحياة السياسية اليمنية، وكادت تتخطى الأدوار التي تؤديها الأحزاب اليمنية، بل أنها ظهرت على حساب الأحزاب اليمنية، وباتت تلك المكونات السياسية الناشئة تتحكم بالمشهد السياسي خصوصاً في مناطق سيطرة الحكومة التابعة لـ«الشرعية».

لم يكن بروز تلك المكونات السياسية صدفة، وإنما أتت ضمن مخطط خارجي يستهدف الأحزاب السياسية اليمنية الموجودة على الساحة، بما يرجح احتمالية أن القوى الخارجية باتت تتحكم في المشهد السياسي اليمني، وتعمل على إنهاء الأحزاب، وتفريخ مكونات سياسية جديدة تعمل من خلالها هذه القوى على السيطرة على المشهد السياسي اليمني.

وقد تم تفريخ تلك المكونات بحكم ارتباطها الوثيق بالأعمال العسكرية في الميدان، ويرى باحثون أنه ربما يكون تعامل مرحلي فرضته ظروف الحرب للتعامل مع القوة العسكرية الفاعلة التي يمكن أن تغير مجريات الأحداث على أرض الواقع، وبالتالي فإن المرحلة المقبلة تضع احتمالية تطور تلك التكتلات الناشئة وتحولها إلى مؤسسات حزبية يكون لها كيان مشروع في التفاوض والممارسة السياسية.

كما أن مسارعة تلك الدول إلى احتضان مثل هذه التكتلات، والمساهمة في تشكيل تكوينها، سيحقق لها عامل السيطرة المستقبلية، وجعلها بمثابة الأداة لتنفيذ أجندة

تلك الدول في الداخل اليمني، حيث تلجأ الدول الكبرى إلى احتضان المكونات ودعمها منذ الوهلة الأولى للتأسيس؛ كونها تسهم في رسم ملامح هذه الأحزاب والمسارات المستقبلية التي ستعمل عليها.

إن اللجوء إلى المكونات السياسية الجديدة في الظروف الراهنة يعود إلى أن الأحزاب السياسية اليمنية بدأت تعاني من الشّلل والتآكل؛ لجملة من الأسباب، أبرزها: ارتباط نشأتها بشخوص دون ارتباطها بالمؤسسة الحزبية؛ ولذا عانت الكثير من الأحزاب من الانقسامات والصراعات، بالإضافة إلى أن بعض الأحزاب تفتقر إلى القواعد الشعبية القادرة على التأثير في الوسط الجماهيري، كما أن مراحل الحروب في غالبية دول العالم تكون فيها الفاعلية والغلبة والتأثير للأحزاب السياسية التي لديها أجنحة عسكرية قادرة على فرض وجهة نظرها بقوة السلاح، ومن ثم يأتي البعد السياسي لتأطير الصراع القائم.

وفي المقابل، هناك أحزاب سياسية، استطاعت إلى حدٍ كبير الحفاظ على هويتها الوطنية، بعيداً عن التأثير الكبير للبعد الخارجي، وكان لهذه الأحزاب فرصة في تكوين قيادات سياسية حزبية للمنافسة على الأرض، ولكن سرعان ما وجدت نفسها خارج التأثير في الساحة السياسية اليمنية؛ بسبب التأثير الخارجي على القضية اليمنية، فظلّت تلك الأحزاب والشخصيات حبيسة غير قادرة على التأثير.

يسلط «منتدى مجال» في هذه الورقة الضوء على القوى السياسية اليمنية الناشئة، وظروف تكوينها، وتبعيتها، ومدى ارتباطها بالخارج، وما هي السيناريوهات المستقبلية لهذه الأحزاب والمكونات السياسية الناشئة، وما سبب تركيز الغرب على المكونات النسائية التي ليس لها أي تأثير في الواقع؟

الفترة الأولى: ظهور الأحزاب السياسية والتنافس الحزبي:

قبل أن تجمع الوحدة شطرَي اليمن في التسعينيات من القرن الماضي، كان لا يعرف الجنوب سوى نظام الحزب الواحد وفق النمط الاشتراكي، في حين لم يعرف الشمال الممارسة الحزبية، وإنما برزت مساعٍ في شكل مؤتمر أشبه بالحزب الواحد، حاول فيه النظام استقطاب القوى السياسية الموجودة على الأرض من دون ممارسة حزبية.

في مايو (أيار) عام 1990م أُعلنت «الوحدة اليمنية»، بدستور سمَحَ بالتّعددية الحزبية؛ لتتحول الأحزاب من العمل السّري إلى العلني، حيث بلغ عدد التنظيمات والأحزاب السياسية التي أعلنت عن نفسها في السنوات الأولى أكثر من 46 حزبًا وتنظيمًا سياسيًا.

ظهرت على السطح أحزابٌ، كامتداد لمدارس فكرية وأيديولوجية غير يمنية، كالناصرية والاشتراكية والبعثية...إلخ، والتي اندثرت في مواطنها الأصلية؛ ويرجع السبب في استدعاء تلك المعتقدات والمدارس الفكرية القديمة وغير اليمنية إلى: عدم قدرة تلك الأحزاب على حشد الجماهير خلفها ببرامج وخطط تواكب تطورات العصر، ومن أبرز هذه الأحزاب:

1 - حزب المؤتمر الشعبي العام:

أعلن عن تأسيسه في 24 أغسطس (آب) عام 1982م؛ ليضمّ آنذاك معظم النُخب السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والقبلية في الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن قبل الوحدة اليمنية). انضوى تحت مظلة «المؤتمر الشعبي العام» معظم المنتمين لأحزاب أخرى؛ ليصبح متنفساً وحيداً لهم، في وقت كانت الحزبية مُحرمة دستوريا. وقد تمت صياغة الميثاق الوطني لـ«المؤتمر» من قِبل كل تلك النخب المختلفة، ليصدر في قالب جامد من المثالية [1].

المؤتمر هو الحزب الأول شعبياً، وغير أيديولوجي، ويمني المنشأ؛ وفيه معظم النخب السياسية والإدارية والفنية والأدبية والثقافية والقبلية في اليمن، وشريحة واسعة من بسطاء اليمن، إلا أنه ارتكب أخطاء كثيرة؛ منها: توجيه إمكانيات الدولة لإضعاف وتشويه خصومه. تفريخ الأحزاب المعارضة له إلى أحزاب صغيرة أكثر ضعفاً، وتعمّده إضعاف الحزب الاشتراكي في الجنوب وتشويهه والتقليل من إسهامه الفعال في تحقيق الوحدة اليمنية. وبإضعاف «الاشتراكي» خسر الشيء الكثير من شرعية بقاء الوحدة، وحكم المناطق الجنوبية [2].

تمكَّن المؤتمر من الهيمنة على الحياة السياسية إجمالًا، وفكّ ارتباطه بحلفائه السابقين، معزّزًا وجوده بقوى الأمن والمؤسسة العسكرية التي دانت بالولاء لشخص صالح؛ ما دفع الأحزاب إلى البحث عن بدائل، فتشكّل تكتل جديد باسم «اللقاء

المشترك» في عام 2003م [3].

2 - حزب التجمع اليمني للإصلاح:

في 13 سبتمبر (أيلول) عام 1990م أُعلن عن تأسيس «حزب التجمع اليمني للإصلاح»، بمسار إسلامي، وهو حزب ترجع جذوره إلى «حركة الإخوان المسلمين»، ومثّل القوة السياسية والشعبية الثانية في اليمن في تلك الفترة، ويُعد شريكًا فاعلاً في المعركة العسكرية القائمة بدعم وإسناد من السعودية.

من أخطائه، تجميد نفسه في قالب مقفل على كوادره، وحصر معظم أنشطته في المجال الدعوي والمذهبي والديني على حساب العمل السياسي والحزبي، وتحوله إلى مَركبٍ لمعظم المتشددين الدينيين والوعاظ؛ الأمر الذي أدّى إلى ظهور التشدد والغلو في السياسة والحياة الاجتماعية والثقافية في البلد.

كان «حزب الإصلاح» هو الشريك الأساسي لنظام «علي صالح» في إدارة البلاد، والتي كانت حكرًا عليه وعلى حزب المؤتمر، وكان هو المنافس الحقيقي الوحيد لحزب المؤتمر والممثل الثاني في «مجلس النواب» بعد المؤتمر.

3 - الحزب الاشتراكي اليمني:

الحزب الاشتراكي، كان هو الحزب الوحيد في «اليمن الجنوبي»، وأدار الدولة بسياسات قمعية وببرامج غير واقعية، خلّفت مجازر كبيرة في مدن الجنوب، وهو شريك «المؤتمر» في تحقيق الوحدة اليمنية، وجمع معظم النخب السياسية والثقافية في الجنوب قبل الوحدة.

لقد أخطأ في نكوصه عن الوحدة في 1994. وهجره معظم قياداته الفاعلة بعد حرب صيف 94. ومع أنه لم يتمكن من حشد الشارع الجنوبي لصالح توجهه وخطه السياسي للتأثير على القرار السياسي فيما يخصّ الجنوب، إلّا أنه نجح في تأجيج مشاعر الجنوبيين ضد كل ما هو شمالي، وبهذا أسْهم في خلق جيلٍ متعصب بعنصرية مناطقية، وسرعان ما أن تحولت تلك العنصرية إلى عنصرية جنوبية جنوبية؛ فدمّرت فرصة تحوّل «عدن» إلى عاصمة لكل اليمنيين؛ وتحولت بذلك إلى قرية صغيرة غير آمنة [4].

مـرّت فـترة عـلى تحكـم الأحـزاب بالحيـاة السياسـية في اليمـن، ونقلـت تأثيراتهـا على المجتمـع اليمنـي، وأدخلـت عليـه حالـة مـن الانقسـام الجديـد إضافـة إلى الانقسـامات السـابقة التـي كانـت موجـودة قبـل الوحـدة عـلى المسـتوى المناطقـي والقبـلي وغـيره.

ولكـن عندمـا أحـسّ المخـرج الغَـربي والأمريـكي عـلى وجـه الخصـوص بـأن الأحـزاب السياسـية أصبحـت عديمـة الجـدوى في تحقيـق مصالحهـا في اليمـن وتخـلي المجتمـع اليمنـي عنهـا، سرعـان مـا تحـوّل بتلـك الأحـزاب إلى حالة جديـدة مـن الحياة السياسـية، وهـي تكويـن التحالفـات السياسـية مـا بـين الأحـزاب السياسـية.

الفترة الثانية: التحول إلى التحالفات والتكتلات الســياسية:

كان للتحالـف السـياسي حضـور واسـع في السياسـة الحديثـة، سـواء عـلى مسـتوى الـدول أو عـلى مسـتوى الأحـزاب، والتنظيـمات السياسـية، ومنظـمات المجتمـع المـدني، والاتحـادات النقابيـة داخـل الـدول.

يُعـرّف التحالـف عـلى أنـه: «اتحـاد مجموعـة مـن الأفـراد أو المنظـمات، تجمـع بينهـم مصلحـة معينـة؛ مـما يجعلهـم يعملـون [5]. وتعـود البدايـات الأولى لتكويـن التحالفـات السياسـية في عـام 1995م، حيـث تحالفـت أحـزاب المعارضـة تحـت مسـمّى «مجلـس التنسـيق الأعـلى للمعارضـة» الـذي تشـكل مـن «الحـزب الاشـتراكي اليمنـي»، و«التنظيـم الوحـدوي الشـعبي النـاصري»، و«حـزب البعـث العـربي الاشـتراكي القومـي»، و«حـزب الحـق» و«اتحـاد القـوى الشـعبية».

وبالتـوازي مـع «مجلـس التنسـيق الأعـلى للمعارضـة»، عملـت قيـادة «الحـزب الاشـتراكي اليمنـي» منـذ العـام 1996م عـلى التقـارب مـع «التجمـع اليمنـي للإصـلاح»، ونتـج عـن ذلـك أنْ تقـرّر انضـمام «حـزب التجمـع اليمنـي للإصـلاح» إلى «مجلـس التنسـيق الأعـلى للمعارضـة»، الـذي تحـوّل إلى تكتـلٍ معـارضٍ جديـد تحـت مسـمى «اللقـاء المشـترك» الـذي أعلـن في 2000م. عندهـا بـدا المؤتمـر وحيـداً في السـاحة في مواجهـة هـذه التحالفـات، ولكنـه لم يجـد لأطروحاتـه صـدىً؛ بحكـم ظهـور المكونـات السياسـية الجديـدة المتحالفـة، والتـي تتبنـى طـرح «حـزب الإصـلاح»، مثـل «مجلـس التضامـن الوطنـي» و«مجلـس الحـوار الوطنـي الشـامل» و«اللقـاء المشـترك»، وعندهـا اتجـه المؤتمـر لتفريـخ أحـزاب ومكونـات صغـيرة لا وجـود لهـا عـلى السـاحة، وقـام

بتشكيل مكون جديد؛ لضرب تحالفات ومكونات الإصلاح، باسم المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وبالتالي كانت أهم التحالفات، كما يلي:

1 - اللقاء المشـــترك:

خلال أحداث 2011م وما سبقها من حراك سياسي، فشلت الأحزاب السياسية اليمنية في احتواء ذلك الخلاف والأزمة؛ بالرغم من أنها تشكّلت العديد من اللجان للحوار بين الأحزاب أثبتت في الأخير فشلها، اتجهت بعد ذلك الأحزاب السياسية لتشكيل مكونات سياسية جديدة عبر تحالفها مع أحزاب هامشية لتقوي مواقفها التفاوضية وأطروحاتها، بدأ بذلك حزب الإصلاح، من خلال تشكيل ما يسمى «مجلس التضامن الوطني» بقيادة «حسين الأحمر»، وبعدها تم تشكيل «مجلس الحوار الوطني الشامل» بقيادة «حميد الأحمر» و«محمد سالم باسندوه» و«الزنداني» وغيرهم من قيادات الإصلاح، وعندما أدركوا أن هذا المكون الجديد لن يكون قادرًا على تنفيذ مخططاتهم بمفرده؛ اتجهوا لتشكيل «اللقاء المشترك» والذي تكون من حزب الإصلاح بقيادة «عبدالوهاب الآنسي» وأحزاب هامشية أخرى، أهمها الاشتراكي بقيادة «ياسين سعيد نعمان».

وفي إطار اللقاء المشترك بلْورت أحزاب المعارضة رؤيةً سياسيةً نصّت على ضرورة خوض الانتخابات الرئاسية لعام 2006 بمرشح واحد مستقل، هو «فيصل بن شملان» في مواجهة مرشح الحزب الحاكم وحلفائه. وقد كشفت تلك الانتخابات عن قوة «اللقاء المشترك» وفاعليته، وقدرته على خلق حراك سياسي قوي [6].

2 - المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه:

في مقابل تحالف «اللقاء المشترك» ذهب «المؤتمر الشعبي العام»- الحزب الحاكم- حينها إلى بناء تحالف سياسي مع أحزاب سياسية صغيرة كانت قد أعلنت عن نفسها في إطار تحالف سمي بـ«أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي»، واعتبرت نفسها تحالفًا مؤازرًا للسلطة. وقد اتخذ «المؤتمر الشعبي العام» من هذا التحالف رديفاً سياسياً عُرف في التداول الإعلامي حينها بـ «المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه». وإذا علمنا أن أحزاب «التحالف الوطني الديمقراطي» هذه لم تكن ذات ثقل شعبي

ولا كان لها تمثيل في البرلمان، فإن واقع تحالف «المؤتمر الشعبي العام» معها، فيهِ -من ناحية- إقرارٌ ضمنيٌ بأهمية التحالفات السياسية، وفيهِ -من ناحيةٍ أخرى- إشارةٌ إلى جانب من واقع الممارسة السياسية في اليمن، حيث يمكن للتحالفات السياسية أن تُبنى على أساس التابع والمتبوع إذا كان أحد أطرافها حزباً حاكماً.

3 - تحالف الحراك الجنوبي:

ونتيجة لحرب 1994 نشأ في الجنوب ما عرف بـ «القضية الجنوبية»، وقد شكّلت هذه القضية رافعة عملٍ سياسي لكثيرٍ من المكونات التي تحالفت فيما بينها؛ لتشكل «الحراك الجنوبي»، وقد مرَّ الحراك الجنوبي بمراحل متعددة منذ ظهوره إعلاميًا في نهاية 2006.

إن قراءة تكوين الحراك الجنوبي تكشف عن جانب من طبيعة التحالفات السياسية في اليمن، وتاريخ الحراك الجنوبي جزء من ذلك، فقد كانت بدايات الحراك السلمي الجنوبي عندما تأسست العديد من الحركات، مثل حركة الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)، وحركة تقرير المصير (حتم)، ثم التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)، وتجاوز هذا الأخير بقية التيارات الانفصالية إلى المطالبة صراحة بما يسميه (تحرير الجنوب العربي) وليس جنوب اليمن، معتمدًا الاسم الذي أطلقه «الاستعمار البريطاني» على بعض المحافظات الجنوبية في السنوات الأخيرة من احتلاله.

وخلال الفترة (1994-2006) ظهرت المعارضة في بعض مناطق الجنوب في أشكال متعددة ومتفاوتة، كلها تعبر عن رفض ممارسات النظام الحاكم، منها «اللجان الشعبية» التي تشكّلت في أغسطس/ آب 1998م في عدد من المحافظات الجنوبية، ثم تأسّس «ملتقى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية» في نوفمبر/تشرين ثاني 2001م، وتهدف هذه المكونات إلى الدفاع عن حق أبناء المحافظات الجنوبية في التوظيف، والسّكن، وتوزيع الأراضي، وفي 13 يناير/ كانون 2006، جرى تنظيم «ملتقيات التصالح والتسامح» بين الجنوبيين أنفسهم؛ لطيِّ صفحة الصراعات الدموية على السلطة بين القيادات الجنوبية، خاصّة تلك التي وقعت في 13 يناير 1986، ووصفت بالمذابح.

وفي أكتوبر 2008م، تم الإعلان عن المجلس الوطني الأعلى لتحرير واستقلال الجنوب واستعادة دولته، والهيئة الوطنية لاستقلال الجنوب، والهيئة الوطنية للنضال السلمي، وفي مارس 2009م تم تشكيل حركة النضال السلمي للجنوب (نجاح). وبتاريخ 9 مايو 2009م تم في «مدينة زنجبار» دمج هذه الهيئات في «مجلس قيادة الثورة السلمية لتحرير الجنوب»، وإعلان قيادة له من رؤساء تلك المكونات والمستقلين، واختيار «حسن أحمد باعوم» رئيسا للمجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي.

اكتسبت القضية الجنوبية بـ «الثورة الشعبية اليمنية» التي انطلقت بداية العام 2011، عنصر نصر إضافي، خاصة أن هناك كثيراً من العوامل المشتركة بين الحراك السلمي المعبر عن القضية الجنوبية والثورة السلمية، وأوّل هذه العوامل يتمثل بالنضال ضد خصم مشترك، واتخاذ العمل السلمي وسيلة، كما أن الثورة عبرّت عن ملايين اليمنيين في الشمال والجنوب على حدٍ سواء، وليس صحيحاً أن الثورة شأن شمالي لا علاقة للجنوب والجنوبيين به [7].

الفترة الثالثة: تفريخ التّحالفات والتّكتلات السّياسية النّاشئة:

لقد فشلت التحالفات بين الأحزاب السياسية في إدارة الحياة السياسية في اليمن، وقادتها من أزمة إلى أخرى؛ ما جعلها محط سخطٍ، وقد حاولتْ أن تغير من شكلها من خلال محاولتها الظهور بتحالفات سياسية جديدة؛ لاستعادة نشاطها بعد تعرّض حضورها وتأثيرها لضربات عميقة خلال السنوات الماضية.

وفي ظل التطورات التي يعيشها اليمن، بدا واضحاً أن النشاط الحزبي يحاول هو الآخر أن يجد له طريقاً للعودة إلى العمل السياسي بعد سنوات من حرب هي الأكبر في تاريخ البلاد، ولكنها واجهت العديد من الصّعوبات لإعادة نفسها إلى الحياة السياسية في اليمن، فقد تراجعت معها القوى والأنشطة السياسية لصالح الأطراف والمجموعات المتحاربة والتدخل الخارجي، إضافة إلى أن الأحزاب السياسية في جنوب اليمن واجهت تحدياً كبيراً، يتمثل بكون الحراك السياسي الحاصل في تلك المحافظات -وبدعم مباشر أو غير مباشر من التحالف، والإمارات على

وجه التحديد- يتخذ طابعاً مناطقياً أو داعياً إلى الانفصال، كما هو حال «المجلس الانتقالي الجنوبي»، وكذلك «مؤتمر حضرموت الجامع».

انتقلت الأحزاب السياسية من صيغة التحالفات فيما بينها، إلى تشكيل تحالفات مع مكونات سياسية جديدة تتحكم بالمشهد اليمني في ظل الحرب، حيث تحالف «اللقاء المشترك» مع ما يسمى «الشرعية» في الائتلاف الوطني لدعم الشرعية، في حين سارع «حزب المؤتمر» للتحالف مع مكون «أنصار الله» حاملَ مشروع الثورةِ، وراعي حركة التحرر الوطني في اليمن، فتمّ تشكيل «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، وهو تحالف سياسي جديد، احتوى حزب المؤتمر القطب الآخر للأحزاب السياسية في اليمن.

اتسمت الحياة السياسية في اليمن خلال مرحلتين -ما بين الأحزاب والتحالفات السياسية- بأنها مرحلية تفتقر للمنهجيات الواضحة والاستراتيجية التي تحدد طبيعة عمل هذه التحالفات وديمومتها ونجاحها. وبالتالي، فإن الحرب التي دخل بها اليمن أَنتجت حلفاء سياسيين جدد، وتحالفات سياسية جديدة، في حين غَيّبت تحالفات سياسية أخرى، أو عملت على تراجعها إلى الخلف ألف خطوة، كما هو تحالف «اللقاء المشترك» الذي يعدّ من أكبر وأبرز التكتلات السياسية اليمنية [8].

وقد ظهرت قوى سياسية جديدة على الساحة؛ لتجاوز حالة الركود، وساهم التحالف العربي للحرب على اليمن بقيادة السعودية والإمارات على إيجاد تلك المكونات من خلال عملية تفريخ جديدة وفي اتجاهين، منها ما يتملك مشروعًا سياسيًا وتتحكم بقوة عسكرية أريد لها أن تكون لاعبًا رئيسيًا في صياغة المشهد السياسي اليمني، ويمكن القول أنّ القوى الدولية فطنت إلى ذلك الأمر مبكرًا، فذهبت لتفريخ تلك المكونات السياسية، وأوجدت لها قواتًا عسكرية مدربة على الأرض، أرادوا من خلالها تغيير المعادلة السياسية من خلال القوة العسكرية؛ بهدف إيجاد قوة ناشئة جديدة في اليمن، والهدف منها: إعادة ترتيب المشهد السياسي في اليمن بحسب القوة العسكرية، وليس على أساس الحضور الحزبي أو الشعبي، وكذا الخروج من اليمن بذراع سياسي وعسكري قوي، يستطيعون من خلاله تنفيذ كل أجنداتهم السياسية والاقتصادية والدولية [9].

1 - المجلس الانتقالي الجنــوبي:

مـع بـدء الحـرب على اليمـن -من قبـل التحالـف العـربي بقيـادة السـعودية والإمارات- ظهـر مكـون سـياسي جديـد، سـمي بـ«المجلـس الانتقـالي الجنـوبي»، الـذي نشـأ مـن عدة تحالفـات لهـا طابـع عسـكري وقَبـليّ، وأعلـن لاحقًـا تحالفـه مـع «الإمـارات»، ومـارس عمـلاً مسـلحًا ضـد سـلطة الرئيـس «عبـد ربـه منصـور هـادي»، وسـعى لأن يكـون واجهـة الجنـوب، ملغيًـا للمكونـات الأخـرى، وخصوصًـا بعـد أن خـاض حربًـا مـع سـلطة هـادي، وأعلـن الإدارة الذاتيـة للجنـوب.

وعـلى أهميـة هـذه التحالفـات، فـإن الحـراك الجنـوبي: هـو عبـارة عـن تكوينـات اجتماعيـة سياسـية، يوحدهـا الإحسـاس بأوجـاع وآلام التهميـش والإقصـاء، ويفرقهـا الاختـلاف في وعـي المشـكلة وتعقلهـا، ومـن ثـم فهـو أقـرب مـا يكـون إلى خطـاب إقصائي مظلـوم في مواجهـة خطـاب إقصـائي ظـالم.

وقـد ترتـب عـلى إعـلان «المجلس الانتقـالي الجنـوبي» تراجع تأثـير الحـراك الجنوبي لصالـح هـذا المجلـس الـذي اسـتخدم السـلاح لفـرض إرادتـه، وجـر العمـل السـياسي في الجنـوب إلى أتـون الحـرب والصـدام مـع مـا بقـي مـن شـكّل الدولـة، وقـد تلقـى «المجلـس الانتقـالي» دعـمًا مبـاشرًا مـن «الإمـارات»، إلا أنـه لا يحظـى بدعـم كلي مـن أبنـاء الجنـوب، ووَضـع هـذا المجلـس هدفًـا رئيسًـا لـه، والمتمثـل في تحقيـق الانفصـال، إلا أنـه لم يتمكـن مـن بسـط سـيطرته عـلى الجغرافيـا في جنـوب اليمـن. والجديـر بالذكـر أن بـروز «المجلـس الانتقـالي» أسـهم إلى حـد كبـير نسـبيًا في تغيـير طبيعـة الـصراع في الجنـوب، وبنـاء تحالفـات عـلى أسـاس السـلاح.

المجلـس الانتقـالي الجنـوبي: هـو هيئـة سياسـية في جنـوب اليمـن، تـم الإعـلان عـن هيئتـه الرئاسـية في 11 مايـو 2017، تضـم الهيئـة الرئاسـية للمجلـس المعلـن غالبيـة محافظـي محافظـات جنـوب وشرق اليمـن، وهـي المحافظـات التـي كانـت تمثـل جغرافيـاً مـا كان يُعـرف بـ «جمهوريـة اليمـن الديمقراطيـة الشـعبية»، كـما يضـم المجلـس وزراء ووكلاء محافظـات، يـرأس المجلـس «عيـدروس الزبيـدي».

قدّمـت الريـاض، في يونيو(حزيـران) 2020م مقترحـاً يهـدُف إلى إنهـاء الخـلاف بـين «الحكومـة اليمنيـة» و«المجلـس الانتقـالي الجنـوبي» بعدمـا سـاءت الأوضـاع بينهـما في أبريـل المـاضي، إثـر إعـلان الأخـير الحكـم الـذاتي في عـدن -المقـرّ المؤقـت لـ الحكومـة

الشرعـي-، وعقـب إعـلان «المجلـس الانتقـالي الجنـوبي»، التخـلي عـن الإدارة الذاتيـة، ودخولـه في شراكـة مـع حكومـة الكفـاءات مـع «حكومـة هـادي»، طفـت عـلى سـطح أحـداث المشـهد اليمنـي المعقـد تسـاؤلات عـدة، تتعلـق بمصـير المجلـس ومشروعـه المعلـن الـذي يرفـع شـعار اسـتعادة الدولـة «جمهوريـة اليمـن الديمقراطيـة» قبـل عـام 1990، وتنصيـب نفسـه وصيـاً وحيـداً عـلى أبنـاء المحافظـات الجنوبيـة، ثـم قبولـه الشراكـة مـع الحكومـة الشرعيـة [10].

حقّـق المجلـس الانتقـالي الجنـوبي عـدة مكاسـب من اتفـاق الريـاض، أهمّهـا: الحصول عـلى الشرعيـة عـبر المشـاركة في الحكومـة، والحـق في الشراكـة بالسـلطة. حيـث يُعـد هـذا تقدمًـا بـارزًا مـن مكانتـه السـابقة كجماعـة انفصاليـة لديهـا تشـكيل ميليشـياوي مدعوم مـن جهـة خارجيـة. المكسـب الآخـر، هـو: أنـه لم يتخـلّ عـن حقـه في المطالبـة بانفصـال الجنـوب في المسـتقبل، أو يقبـل بـأي شروط تفـرض عليـه التخـلي عـن قوتـه العسـكرية. ولهـذا فهـو حاليًـا مـن أكـثر الأطـراف رضىً بالتوافـق والشراكـة [11].

2 - المكتب السياسي للمقاومة الوطنية:

أسّـس «طـارق صالـح» -نجـل الرئيـس السـابق «عـلي عبداللـه صالـح»- مـا يعـرف بــ «المقاومـة الوطنيّـة اليمنيـة» بعـد فـراره مـن صنعـاء عـام 2017 بدعـم مـن دولـة «الإمـارات العربيـة المتحـدة». تتشـكّل هـذه القـوات بشـكلٍ أسـاسي مـن أعضـاء سـابقين في «الحـرس الجمهـوري» وأعضـاء آخريـن مـن «قـوات الأمـن الخاصـة»، بالإضافـةٍ إلى قُدامـى المحاربـين مـن ذوي الخـبرة العاليـة، ويُنظـر إليهـا عـلى نطـاقٍ واسـعٍ عـلى أنّهـا مـن بـين أفضـل القـوات المجهـزة والمُدرّبـة في التحالـف المناهـض لأنصـار اللـه عـلى الأرض، كـما عـزّزت القـوة العسـكريّة لحكومـة هـادي بشـكلٍ ملحـوظ.

تحالفـت «المُقاومـة الوطنيّـة» مـعَ «مقاومـة تهامـة»، كـما لهـا علاقـات جيّـدة مـعَ «قـوات العمالقـة» ومـع ذلـك فهـي تُديـن بالـولاء لـ «طـارق صالـح» فقـط، وليـس لديهـا أيّ «ولاء حقيقـي» أو تبعيّـة للرئيـس هـادي. نتيجـةً لذلـك؛ تعرّضـت «المقاومـة الوطنيـة» لعـددٍ مـنَ الانتقـادات، كـما هُوجمـت في أحيـان أخـرى مـن قِبـل القـوات المناهضـة لــ «طـارق صالـح» عـلى غِـرار الحـراك الجنـوبي أو الكتائـب المُتمركـزة في «مدينـة تعـز». عـلاوة عـلى ذلـك؛ ذكـرت صحيفـة «ذا ناشـيونال»: أن «المقاومـة الوطنيـة» قـد

حصلت -إلى جانبِ الدعم من كتائب العمالقة ومقاومة تهامة- على دعمٍ من قوات أخرى، مثلَ المقاومة الشعبية المتمركزة في «لحج» والتي تتمتعُ بدعمٍ قوي من دولة «الإمارات العربية المتحدة»، وكانت موالية بشدة للرئيس السابق «علي عبد الله صالح»، بالإضافة إلى دعمِ ميليشيات ثانية تتكوّن في الغالب من مقاتلين قَبَليين من «الحديدة» والمناطق المحيطة بها، وهم مُعادون بشدّة لأنصار الله، ومع ذلك فقد بدأ التحالف في الانهيار؛ بسبب الاتهامات بأنّ «طارق صالح» كان يستغل «ألوية العمالقة» في الجنوب لصالحه.

أما بالنسبة لـ «طارق صالح» -نجل شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح وقائد القوات المشتركة المدعومة من الإمارات على ساحل البحر الأحمر-، فهو لم يُشمل في أي من مراحل التفاوض المتعلقة باتفاق الرياض أو عند توزيع الحقائب الوزارية، ولكنه ممثل بشكل غير مباشر في الحكومة عبر حصة «المؤتمر الشعبي العام».

وقد تحوّل «طارق صالح» من نشاطه العسكري ليمارس نشاط سياسي، وذلك من خلال إنشائه لما يسمى «المكتب السياسي للمقاومة الوطنية»، وذلك مكّنه من الدخول في المعترك السياسي، وأظهر التدخل الخارجي بشكل علني دبلوماسي سياسي من خلال اللقاءات التي يجريها مع عدد من سفراء الدول الكبرى والمبعوثين الأمميين.

3 - مجموعة التسع النّسوية:

لقد فشلت الجهود التي تقودها «الأمم المتحدة» حتى الآن في إشراك المرأة اليمنية في عملية السّلام، وبالرغم من ذلك كان للمرأة إسهامات كبيرة في بناء السلام خلال فترة الحرب، ونشأت شبكات وتحالفات نسوية جديدة، وفي بعض الحالات استوعبت هذه المنظمات النساء اللائي يلتمسن الحماية من خلال العمل الجماعي.

وقد دفع -ظهور هذه المبادرات الجديدة للمرأة- «هيئة الأمم المتحدة» إلى تشكيل مجموعة جديدة أُطلق عليها اسم «مجموعة التسع النسوية». وفي مارس/ آذار 2019، عقد أعضاء «مجموعة التسع النسوية» مؤتمر «وسيطات السلام» في

العاصمة الأردنية عمّان. تشمل المجموعة: التوافق النسوي اليمني للأمن والسّلام، والقمّة النسوية اليمنية، وتحالف شركاء السلام، ومؤسسة فتيات مأرب -التي تمثلها في المجموعة حاليًّا صانعات السّلام-، ومؤسسة القيادات الشّابة التي يمثلها المجلس الاستشاري الشبابي، وجنوبيات لأجل السّلام، وشبكة أصوات السّلام النسوية، وشبكة نسَاء من أجل اليمن، وشبكة التضامن النسوي التي انسحبت في أبريل/نيسان 2020 ليحل محلّها «منصة شباب وعي» [12].

جميع مكونات «مجموعة التسعة النسوية» التي شكلها مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن تضم تكتلات نسائية محسوبة على التحالف السعودي، ولم يكن ضمن تلك المكونات أي تمثيل لمجموعات من صنعاء أو من حكومة الإنقاذ الوطني المناهضة للعدوان.

4 - المؤتمـــر القبلي اليمني:

وبرزت خلال المرحلة الأخيرة جهود؛ لتشكيل مكون سياسي جديد تحت مسمى «المؤتمر القبلي اليمني» بدعم أوروبي، جرى التنظيم والإعداد له من قبل «مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية» الممول من «وزارة الخارجية الأمريكية»، وقد عقد الملتقى القبلي اليمني في العاصمة الأردنية عمّان مطلع ديسمبر الجاري؛ لبحث وقف الصّراع القائم في اليمن، بحضور المبعوث الأممي إلى اليمن» هانس غروندبرغ»، والقائمة بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي إلى اليمن «ماريون لاليس» والسفير الفرنسي لدى اليمن «جان ماري صفا»، بالإضافة إلى عدد من الدبلوماسيين.

حيث حضر المؤتمر40 زعيمًا قبليًّا، وأعلن أن المؤتمر ناقش الدور الحالي والمستقبلي للقبيلة اليمنية في فض النزاعات، والتهدئة، ووقف إطلاق النار على المستوى المحلي والوطني، وتشكيل لجان تواصل مع الجهات المحلية والدولية؛ لدعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ووضع أسس لإطار قبلي يمني يدعم جهود إيقاف الحرب ومناقشة الجهود والأدوار القبلية التي يمكن أن يلعبها زعماء القبائل اليمنية في الوساطات المحلية [13].

الملاحظ: أنه جرى الإعداد لهذا الملتقى القبلي منذ فترة، حيث سبقه مؤتمران للقبائل عُقدا في مدينتي «إسطنبول» التركية و«توليدو» الإسبانية على الترتيب،

بحَثًا إدمـاج وتعزيـز مشـاركة القبائـل في وقـف الحـرب، والوسـاطات المحليـة التـي يقودهـا زعـماء القبائـل لتبـادل الأسرى والمختطفـين.

الخاتمـــة:

- المراحـل التـي مـرّت بهـا التجربة السياسـية في اليمن، بدايـة بظهور الأحزاب السياسـية، مثـل أحـزاب (المؤتمـر - الإصـلاح - الاشـتراكي) خـلال حقبـة زمنيـة معينـة، انتقلـت بعدهـا إلى ظهـور التحالفـات والتكتـلات السياسـية، مثـل تحالفـات (اللقـاء المشـترك - المؤتمـر الشـعبي وحلفائـه - تحالـف قـوى الحـراك الجنـوبي) خـلال حقبـة زمنيـة أخـرى، انتهـت مـع بدايـة العمليـات العسـكرية التـي قـام بهـا التحالـف العـربي في اليمـن بقيـادة السـعودية، والـذي أظهـر مكونـات سياسـية وبمسـميات جديـدة، مثـل (المجلـس السـياسي للمقاومـة، المجلـس الانتقـالي الجنـوبي) وغيرهـا، أثبتـت وبمـا لا يـدع مجـالاً للشـك: أن التجربـة الحزبيـة والسياسـية في اليمـن، ليسـت إلا مجـرد حالـة مـن العمـل الحـزبي الموجّـه والمموّل مـن الخـارج، وعـلى وجـه الخصـوص مـن السـعودية وأمريـكا وبريطانيـا ودول أخـرى، يتـم تغييرهـا وتشـكيلها كل فـترة؛ وفقـاً لمـا تقتضيـه مصالـح تلـك الـدول في اليمـن، بأشـكال ومسـميات مختلفـة غـير منطلقـة مـن الهويـة اليمنيـة، وغـير متوافقـة مـع توجـه المجتمـع اليمنـي التـي يـرى أنهـا دخيلـه عـلى معتقداتـه وحركـة التحـرر الوطنـي مـن الوصايـة الخارجيـة.
- عمـل التحالـف بقيـادة السـعودية -منـذ وقـت مبكـر- عـلى السـيطرة عـلى القـرار السـياسي في اليمـن، مـن خـلال إيجـاد الأحـزاب السياسـية التـي تديـن لـه بالـولاء، ومـن خـلال تقديـم الدعـم المـالي السـخي لهـا بشـكل منتظـم، كـما أن تلـك الـدول اسـتطاعت أن تمـزج بـين البعـد السـياسي والقبـلي وصهـره في البوتقـة الحزبيـة، وهـذا كان يحقـق لهـا إحـكام السـيطرة عـلى الكيـان الحـزبي السـياسي دون التفكـير بحـدوث تمـرد عـلى توجهـات وقـرارات تلـك الـدول.
- حالـة التفريـخ للقـوى السياسـية الجديـدة عـلى أسـس مناطقيـة وطائفيـة، والدعـم المقـدم لهـا مـن قبـل التحالـف العـربي بقيـادة السـعودية، يـأتي ضمـن مخطـط الحـرب؛ الهـادف إلى إربـاك الحيـاة السياسـية، وتهميـش الأحـزاب السياسـية التقليديـة في اليمـن وتحالفاتهـا التـي جعلتهـا في حالـة مـن التشـظي، وجعلتهـا فاقـده لأي

دور أو فاعلية في المشهد السياسي اليمني، كما أن تلك الدول تتطلع إلى رسم ملامح التشكيل السياسي المستقبلي وفق ما يحقق مصالحها وأجنداتها في اليمن، وذلك بالاستفادة من الأخطاء والتجارب للتعامل مع الأحزاب السابقة، بالإضافة إلى دخول قوة جديدة في اليمن، وهي الإمارات التي عملت على إيجاد قوى مختلفة عن الموجودة في الساحة، وحرصت على أن تدين لها بالولاء.

- من الملاحظ، أن المجتمع الدولي قد تمكّن من تشخيص الواقع اليمني بدقّة على الصعيد السياسي على وجه الخصوص، والحياة السياسية على وجه العموم، وخلُص إلى ما يمكن توصيفه: بأن الأحزاب السياسية مهما تعدّدت واختلفت مسمياتها، لا يمكن أن يكون لها التأثير الفعلي على واقع المجتمع مقارنة بما يحصل في الدول المتقدمة سوى العربية أو الغربية، وبالتالي لجأت إلى مسايرة المراحل والتغيرات السياسية على الأرض دون الانشداد إلى الأحزاب السياسية المعروفة بثقلها، بل ذهبت إلى احتضان التكتلات السياسية الجديدة التي نشأت مؤخراً، وأصبحت لا تلتفت كثيراً إلى الأحزاب المعروفة ولا تُعوّل عليها في إحداث تغيير في واقع الحياة السياسية.
- أثبتت التجربة في واقع الحياة السياسية في اليمن، أن الدول الكبرى لا تتعامل مطلقاً مع الأحزاب السياسية كثوابت لا تقبل التغيير، بقدر ما تنطلق مع منطلقات تفرضها الأحداث المتسارعة على الصعيدين المحلي والدولي، والمحكومة في أساسها بجملة المصالح التي تتطلع الدول الكبرى لتحقيقها في الرقعة الجغرافية لليمن، الذي يطل على ممرات مائية هامّة؛ وبالتالي ستلجأ إلى احتواء كافة التيارات القوية التي أصبح لها تأثير وفاعلية على أرض الواقع بغض النظر عن مدى مشروعيتها من عدمه.
- وفي مقابل الاهتمام بالمكونات السياسية التي لها أجنحة عسكرية على الأرض، هناك دور كبير وملحوظ من قبل الدول الكبرى والأمم المتحدة، من خلال اختراق المجتمع المدني والتركيز على العنصر النسائي كشريك فاعل ينظر إليه المجتمع الغربي عموماً، وبالتالي يريد أن يبنى مسار مستقبلي بالكيان المدني النسوي؛ ليكون شريكًا للقيادات السياسية في المستقبل في حال وضعت الحرب أوزارها.

- المجتمع الغربي عموماً يعول على العنصر النسائي ومنظمات المجتمع المدني في إحداث تغير فاعل في أوساط المجتمعات العربية عموماً، من خلال تبني جملة من الشعارات المتمثلة بالحقوق والحريات والاضطهاد، كما أنّ هذه المكونات المدنية تعد الأكثر موثوقية لدى الدول الكبرى من الكيانات المسلحة، التي تكون في الغالب مرتبطة بالدعم المالي فقط، في حين أنّ المكونات المدنية تتعرض لعملية استقطاب وتجنيد استخباري، وبالتالي فإن هذه المكونات المدنية بشتى مسمياتها ستعمل على تنفيذ سياسات الدول الكبرى في الواقع اليمني بكل سلاسة.

قائمة المراجـــع:

(1) موقع اندبندنت عـــربية، خارطة الأحزاب الســـياسية اليمنيـــة وأثر علاقاتها الإشكالية عـــلى الوضع الراهـــن في اليمـــن، متـــاح على الرابط التالي (/https://www.independentarabia.com/node/39521)

(2) المرجع السابق.

(3) بكيل الزنداني، الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في اليمن، دراسة مقارنة، موقع المركز العربي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية – متاح على الرابط التالي (https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Pages/ACRPS-Seminar-the-Party-Political-Dilemma-in-Yemen.aspx)

(4) موقع اندبندنت عربية، خارطة الأحزاب السياسية اليمنية وأثر علاقاتها الإشكالية على الوضع الراهن في اليمن. مرجع سابق.

(5) موقع برنامج دعم الحوار الســـياسي، التحالفات الســـياسية في اليمـــن - مقاربة للواقع السياسي خلال الفترة 2010-2020م، متاح على الرابط التالي (20/02/http://pdsp-yemen.org/2021)

(6) موقع برنامج دعم الحوار السياسي، مرجع سابق.

(7) موقع مركـــز أبعـــاد للدراسات والبحـــوث، التحولات السياسية في جـــنوب اليمـــن.. من حلم الوحدة إلى واقع التشظي، متـــاح على الرابط التالي: (https://abaadstudies.org/news-59837.html)

(8) معــاذ الحيــدري، التحالفــات السياســية في اليمــن: شركاء في مواجهــة الخصــوم غرمــاء في الســلطة، المشــاهد، متــاح عــلى الرابــط التــالي: (https://almushahid.net/19205/)

(9) أحمــد الشــلفي، إعــادة ترتيــب موازيــن القــوى في اليمــن.. كيــف؟، قنــاة الجزيــرة، متــاح عــلى الرابــط التــالي: (https://www.aljazeera.net/blogs/2020/9/7/)

(10) توفيــق عــلي، هــل أصبــح الانتقــالي ضمــن مــشروع الشرعيــة اليمنيــة؟، اندبندنــت، (https://www.independentarabia.com/node/139916/)

(11) حكومــة تقاســم الســلطة: مــاذا عــلى المحــك؟- مركز صنعاء للدراســات الاســتراتيجية، متــاح عــلى الرابــط التــالي: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/13931

(12) فاطمــة مطهــر، شــبكات جديــدة للمــرأة اليمنيــة في بنــاء الســلام، مركــز صنعــاء للدراســات، متــاح عــلى الرابــط التــالي: (https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/15305)

(13) موقــع المشــاهد اليمنــي، بــدء أعــمال الملتقــى القبــلي اليمنــي في الأردن لبحــث وقــف الصراع، متــاح على الرابــط التــالي: (https://almushahid.net/88889/)

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري